

ضوابط عمل المرأة دراسة في الفقه الامامي المعاصر

*Controls on women's work
A study in contemporary Imami jurisprudence*

Asst. Lect. Sara Yousef Kazim Al-Ma'mar

م.م. سارة يوسف كاظم المعمار

Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

كلية الفقه / جامعة الكوفة

sarahy.almimar@uokufa.edu.iq

ملخص

يتناول هذا البحث دراسة ضوابط عمل المرأة في الواقع المعاصر من منظور فقهي إسلامي، حيث يهدف إلى تحديد الإطار الشرعي الذي ينظم عمل المرأة في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة. إذ يعتمد البحث على الضوابط الشرعية للاختلاط وضرورة الالتزام باللباس الشرعي وأيضاً التوازن بين الواجبات الاسرية والعمل وتنظيم وقت محدد وعدم الاختلال بالحياة الاسرية. تتمثل المشكلة البحثية في الحاجة إلى المواءمة بين متطلبات العصر الحديث والثوابت الشرعية فيما يخص عمل المرأة، خاصة مع تعدد التحديات التي تواجهها في واقع العمل. كما يسعى البحث إلى تحقيق أهداف عدة، أهمها: تحديد الضوابط الشرعية الثابتة لعمل المرأة، ودراسة كيفية تطبيقها في الواقع المعاصر، وإبراز التحديات التي تواجه المرأة العاملة في ظل هذه الضوابط، واقتراح حلول شرعية عملية.

وتنبع أهمية البحث من كونه يجمع بين الأصالة الفقهية والواقعية المعاصرة، حيث يقدم رؤية متوازنة ومراعاة حاجات المجتمع وتطورات، ويتوقع أن تسهم نتائج البحث في تقديم إطار مرجعي للباحثين والمهتمين بقضايا المرأة والعمل، كما يمكن أن تكون أساساً لوضع سياسات عمل تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتلبي متطلبات العصر.

الكلمات المفتاحية: ضوابط، عمل، المرأة، دراسة، الامامي، المعاصر.



حزيران ٢٠٢٥م / ١٤٤٧هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥١ / المجلد: ٢

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqjh.v2i51.19851>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي

Abstract

This research examines the controls on women's work in contemporary reality from an Islamic jurisprudential perspective. It aims to define the legal framework regulating women's work in light of modern social and economic changes. The research relies on legal controls on mixing between men and women, the necessity of adhering to Islamic dress code, and the balance between family and work duties, scheduling specific timetables, and avoiding disruption to family life. The research problem is the need to reconcile the requirements of the modern era with Islamic constants regarding women's work, especially given the multiple challenges they face in the workplace. The research also seeks to achieve several objectives, the most important of which are: identifying the established legal controls on women's work, examining how to apply them in contemporary reality, highlighting the challenges facing working women under these controls, and proposing practical legal solutions. The importance of the research stems from its combination of jurisprudential authenticity and contemporary realism, offering a balanced vision and consideration of societal needs and developments. It is expected that the research results will contribute to providing a reference framework for researchers and those interested in women's and work issues. It can also serve as a basis for developing work policies that comply with Islamic law and meet contemporary requirements.

Keywords: controls, work, women, study, Imami, contemporary.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين
سيدنا محمد واله الطاهرين..

يشهد الواقع المعاصر تطوراً كبيراً في أدوار المرأة الاجتماعية والاقتصادية، مما
يستدعي إعادة قراءة الضوابط الشرعية لعمل المرأة في ضوء النصوص الفقهية
والمستجدات العصرية.

مشكلة البحث تكون في غياب إطار فقهي واضح يوازن بين الثوابت الشرعية
وضرورات العصر، وأهميته تعود الى كونه يجمع بين الاصاله الفقهية والواقع
العملي، وأهدافه تتمثل في تحديد الضوابط الشرعية وتحليل التحديات
المعاصرة، بينما المنهجية هي التحليل المقارن لفقهاء الامامية مع الاستناد الى
النصوص الشرعية والتطبيقات المعاصرة

العدد: ٥١
المجلد: ٢
العدد: ٢٠
٢٠٢٥ هـ / ٢٠٢٤ م

م.م. سارة يوسف كاظم المعمار

المبحث الأول: مفاهيم ومنطلقات أساسية في البحث:

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية:

أولاً: مفهوم الضوابط لغةً واصطلاحاً

١. مفهوم الضوابط لغةً: جمع ضابطة، وهي مشتقة من الجذر. ضبط . يعني الحفظ والاحكام والتحكم في الشيء. ويقال ضبط الامر ضبطاً اي اتقنه وأحكمه (منظور، ١٩٩٤، صفحة ٢٣٢/٧).

٢. مفهوم الضوابط اصطلاحاً: القواعد الكلية والمعايير العامة التي تحدد الاحكام الشرعية في موضوع معين أو مسألة معينة (الحائري، ٢٠١٠، صفحة ٤٥/٣).

ثانياً: مفهوم العمل لغةً واصطلاحاً:

١. مفهوم العمل لغةً: يُشتق مصطلح (العمل) في اللغة العربية من الجذر الثلاثي (ع م ل)، ويحمل دلالات عدة منها:

- الفعل والإنجاز: يُقال (عَمِلَ عملاً) أي قام بفعلٍ ما.

- المهنة والحرفة: مثل (عمل في التجارة)

- التعب والجهد: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا

عَامِلُونَ﴾ (المؤمنون: ٦٣) (فارس، ١٩٧٩، صفحة ١٣٤/٤)

٢. مفهوم العمل اصطلاحاً:

أ. في الفقه الإسلامي: يعرّف العمل بأنه (كل جهد مشروع يُبذل بقصد الحصول

على منفعة مادية أو معنوية) (قدامة، ١٩٨٥، صفحة ١٢/٥).

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

ضوابط عمل المرأة - دراسة في الفقه الامامي المعاصر

المطلب الثاني: ضوابط العمل المختلط:

أولاً. مفهوم العمل المختلط وحكمه في الفقه الإسلامي:

١. العمل المختلط: هو وجود الرجال والنساء غير المحارم في مكان عمل واحد مع إمكانية التواصل المباشر بينهم، سواء في القطاع العام أو الخاص (صالح، د.ت، صفحة ٥٦/١)، أو هو تواجد الرجال والنساء غير المحارم في مكان عمل واحد مع إمكانية التحدث أو التعامل المباشر دون حائل شرعي يمنع الفتنة (السيستاني، ٢٠١٤، صفحة ١٤٢/٣).

٢. الحكم الشرعي: أجاز الفقهاء المعاصرون عمل المرأة، ولكنهم اختلفوا في الشروط التي ينبغي توفرها لذلك. حسب رأي المراجع المعاصرين:

أ. رأي السيد محمد حسين فضل الله (رض): كان أكثر مرونة في موضوع الاختلاط وان الأصل في العمل يعتبره مباحاً مادامت المرأة ملتزمة بالأخلاق الإسلامية (فضل الله، ٢٠٠٢، صفحة ١٧٨).

ب. رأي السيد علي السيستاني يمنع الاختلاط إذا كان فيه مفسدة لكنه لا يحرم العمل المختلط إذا توفرت هذه الضوابط (السيستاني، ٢٠١٤، صفحة ١٤٥/٣).

١. أن يكون العمل نافعاً وضرورياً.

٢. تجنب الاختلاط والخلوة غير الضرورية.

٣. الالتزام بالحجاب الشرعي الكامل.

ب. رأي السيد علي الخامنئي (الخامنئي، ٢٠١٧، صفحة ٣٢٥/٢)، وهو قريب من رأي السيد السيستاني.

١. أن يكون ضرورياً ولا يمكن تأدية العمل في بيئة غير مختلطة.

١. يحرم العمل المختلط إذا أدى إلى نظر محرم أو مقدماته.
٢. لا يجوز في الأعمال التي يمكن فصل الجنسين فيها.
- ج. رأي الشيخ ناصر مكارم الشيرازي (دام ظله): يجيز العمل المختلط شريطة الالتزام بالحجاب وعدم التبرج، وأكد على بعض المهن الضرورية ك (التمريض والتعليم) (الشيرازي، ٢٠١٥، صفحة ٤٥٦).

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
٢٠٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

المطلب الثالث: الأدلة الشرعية لإباحة عمل المرأة:

أولاً. عموم الاذن بالتعامل الاقتصادي: {وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ} (النساء: ٣٢). تدل الآية على التساوي بين الرجل والمرأة في حق العمل والكسب مثل الرجل، فهذا خير دليل على جواز استقلالها وعملها الاقتصادي.

ثانياً - قصة ملكة سبأ: {إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ} (النمل: ٢٣) الآية تروي جزءاً من قصة ملكة سبأ (بلقيس)، التي كانت تحكم مملكة عظيمة بقوتها وحكمها (الطبرسي، ١٩٩٣، صفحة ٢٩٣/٧). فسياق الآية تدل على اعترافات كثيرة منها:

١. القيادة النسائية في الإسلام: تشير الآية في قوله تعالى: {إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ} (النمل: ٢٣) على أن المرأة قادرة على حكم شعبها بحكمة، مما يدل على أن القرآن أثبت حكمته في القيادة السياسية وتولي المناصب القيادية إذا كانت مؤهلة. (كثير، ١٤٢٠، صفحة ١٩٨/٦)

٢. الكفاءة والعطاء : قوله تعالى: {وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ} (النمل: ٢٣)، يدل على أن الله أعطاها القدرات المادية والمعنوية، مما يؤكد أهمية كفاءة المرأة في العمل (الطبري، ٢٠٠١، صفحة ١٩/١٤٥)

٣. التوازن بين المسؤولية والأنوثة : من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق المرأة هي أن توازن بين العمل وجمالها فالقرآن الكريم لم ينتقد حكمها لكونها امرأة، بل ذكر تفاصيل حكمتها وقدرتها على التوازن، مما ينفي أي تحيز ضد القيادة النسائية. (القرضاوي، ٢٠١٠، صفحة ١١٢) فالآية تدل على إباحة العمل للمرأة والقيادة النسوية في الشريعة الإسلامية بشرط الكفاءة والاستقامة.

ثالثاً: امرأة موسى: {وَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ} (القصص: ٢٥) تدل على أن العمل في الرعي كان مشروعاً لهما مع مراعات الحجاب الشرعي. وكذلك لا ننسى عمل السيدة خديجة (ع) في التجارة وأيضاً مشاركة النساء في الغزوات كتمريض الجرحى (كحالة، ١٩٥٩، صفحة ١/١٢٥).

هذه بعض الأدلة التي تشكل الإطار الشرعي الذي من خلاله يمكن تحديد بعض من ضوابط عمل المرأة المعاصرة مع مراعاة بعضاً من المستجدات العصرية.

المبحث الثاني: الضوابط الشرعية للاختلاط ودورها في تحقيق التوازن بين الدور الاسري والمهني للمرأة.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للاختلاط:

أورد الفقهاء ضوابط منها:

أولاً. الحاجة والضرورة: كالعمل في مجال التعليم او المجال الطبي (القرطبي، ٢٠٠٦، صفحة ١٤/١٥٦) أي المرأة يجوز لها العمل إذا احتاجت إليه لكن وفق ضوابط وسياسات محددة - الحاجة المشروعة وعدم الاضرار بالأسرة - .

ثانياً. منع الخلوة: يُحكم على الخلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية بالحرمة إذا كانت مظنة الفتنة، أي إذا كان هناك خوف من الوقوع في الحرام أو الشبهة. وقد وردت اراء كثيرة من الفقهاء المعاصرين على منع الخلوة، وأختلف رأي الفقهاء الشيعة في تحديد جواز الخلوة، إذ يرى بعضهم أنه جائز بشروط، ويرى اخرون ان الأصل هو المنع (الخميني، ١٩٩٠).

١. السيد علي الخامنئي: - يحرم الخلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية إذا كانت موجبة للخوف من الوقوع في الحرام. (الخامنئي، أجوبة الاستفتاءات، ٢٠١٧).
٢. السيد علي السيستاني: - يرى أن الخلوة محرمة إذا أدت إلى الريبة أو الفتنة (السيستاني، مسائل منتخبة، ٢٠٢٣).

ثالثاً: الالتزام والحشمة واللباس الشرعي (النووي، ٢٠٠١، صفحة ٤/٣٤٦)، يجب على المرأة الالتزام بالحجاب الشرعي _ستر الجسم كاملاً عدا الوجه والكفين_ وكذلك يحرم عليها إظهار الزينة أو التبرج للأجنبي (الخميني، ١٩٩٠، صفحة ١/١٢٣.١٢٠)، على الاحوط وجوباً للمرأة يجب ان تتجنب كل ما يثير

الفتنة من لبس ملابس ضيقة أو شفافة وغيرها ويمنع الاختلاط في غير الحالات الضرورية (السيستاني، مسائل منتخبة، ٢٠٢٣، صفحة ٤٥)، ومراعات الأدب في الكلام (الخامني، أجوبة الأسئلة، ٢٠١٧، صفحة ٤٥).

المطلب الثاني: التوازن بين الدور الاسري والمهني:

أولاً: أولوية الواجبات الأسرية: إذا كان العمل يؤدي الى إهمال الواجبات الاسرية والواجبات الزوجية فلا يجوز للمرأة العمل (الخامني، أجوبة الاستفتاءات، ٢٠١٧، صفحة ١٤٣/٢) فالنصوص الشرعية تُقدّم رعاية الأسرة على العمل حديث: (كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته) (الكلي، ٢٠٠٨، صفحة ٦٣/٥). فالمرأة راعية في بيتها، وإذا تعارض عملها مع هذه الرعاية يصبح العمل غير مشروع. إذن يجب عدم الاضرار بالأسرة، أي يجوز العمل لكن بشرط ان لا يكون على حساب رعاية الزوج وتربية الأولاد (السيستاني، منهاج الصالحين، ٢٠١٤).

ثانياً. شروط خروج المرأة للعمل:

١. تقديم الأولوية للواجبات الزوجية، يحرم على المرأة الخروج الا بأذن زوجها، وإذا كان العمل ينقص من حق الزوج الواجب يحرم عليها العمل (بهجت، ٢٠١٨، صفحة ٢٩١/٣) أي لا يجوز اهمال حقوق الزوج الأساسية (الخامني، ٢٠٢٣، ١٣٤/٢)، وألا يتعارض مع واجباتها الزوجية (قدامة ع، ١٩٨٥، صفحة ٣٥٧/١١).

٢. موافقة الزوج في حال التأثير على الحقوق، أي لا يجوز إهمال الحقوق الأساسية للزوج في حال عدم الموافقة (الخامني، أجوبة الاستفتاءات، ٢٠١٧، صفحة ١٣٤/٢).

٣. الرعاية الكافية للأطفال، تربية الأولاد واجب مقدم على العمل الاختياري للمرأة (الخراساني، ٢٠٢٢) وتأمين الرعاية الكافية وضمان توفير الرعاية البديلة عند غياب الأم (السيستاني، مسائل منتخبة، ٢٠٢٣، صفحة ٢١٠/٣).

٤. عمل المرأة المطلقة، لها الحق في العمل لكن بشرط ان لا يؤثر على حضانة الأطفال (الجواهري، ٢٠٢٠، صفحة ٢١٥).

المبحث الثالث: التحديات والحلول في ضوء التطبيقات المعاصرة:

المطلب الاول: تطبيقات معاصرة:

١. المجال الطبي: أجاز العلماء العمل المختلط للضرورة مع مراعاة الضوابط (اللجنة الدائمة، فتوى رقم ١٢٠٩٠). يجوز للمرأة العمل في الجانب الطبي بشرط الالتزام الكامل بالحجاب الشرعي وتجنب الخلوة غير الضرورية (السيستاني، مسائل منتخبة، ٢٠٢٣، صفحة ٢١٧/٣).

٢. مجال التعليم: لا مانع من عمل المرأة في التعليم لكن وفق ضوابط محددة أي مراعاة للحجاب الشرعي والسلوك (الخامني، أجوبة الاستفتاءات، ٢٠١٧، صفحة ١٨٩) وكذلك يجب تفضيل الفصل بين الجنسين أو وجود ضوابط صارمة (المصرية، ٢٠١٩).

٣. القطاع الحكومي: يجوز العمل للمرأة في الدوائر الحكومية لكن يجب عليها تجنب الممارسات غير الشرعية (الشيرازي، ٢٠١٥، صفحة ١٥٦/٢).

٤. التكنولوجي: عمل المرأة في مجال البرمجة والتقنية والبرمجة جائز مع مراعاة الضوابط الشرعية (السيسستاني، مسائل منتخبة، ٢٠٢٣، صفحة ٣٤٢).
٥. الاعلام: يجوز للمرأة العمل في الجانب الإعلامي بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية (الخامني، أجوبة الأسئلة، ٢٠١٧، صفحة ٢٣١).

المطلب الثاني: التحديات لعمل المرأة في الواقع المعاصر:

يشهد الواقع المعاصر تطوراً ملحوظاً في مشاركة المرأة في العمل، إلا أن هناك تحديات مختلفة تواجهها المرأة العاملة مقابل هذا التطور الكبير. أولاً: التحديات الاجتماعية والثقافية: تواجه المرأة ضغوطاً اجتماعية بسبب التقاليد التي تحصر دورها في الإطار المنزلي (العيسوي، ٢٠٢١، صفحة ٤٥). ثانياً: تحديات اقتصادية وقانونية: وجود تشريعات غير منصفة في بعض الدول وقصور في الحماية القانونية للمرأة العاملة (للمرأة، ٢٠٢١، صفحة ٢٣).

المطلب الثالث: مقترحات للتغلب على التحديات

أولاً: الحلول الشرعية: تفعيل مفهوم العمل المرن:

١. العمل عن بعد: أصبح العمل عبر التقنيات الحديثة عبر الانترنت العمل المنزلي خياراً مناسباً للمرأة؛ لأنه يقلل من الاختلاط بالتعليم عن بُعد أو الأعمال الحرفية (الاسلامي، صفحة ١٢٣/٥)، لكن بشرط، ألا يكون العمل في مواقع ليست أخلاقية، وألا يؤدي إلى إهمال الواجبات المنزلية (الحوالي، ٢٠١٨، صفحة ٩٢).

٢. تيسير التشريعات: كتحديد ساعات عمل مناسبة (الاسلامية، ٢٠١٨).

٣. النظام الجزئي المرن: أي ان نظام الدوام للمرأة المتزوجة (نصف الدوام)، يجب تحقيق التوازن بين واجبات المرأة العاملة وحقوقها الشرعية والاسرية مثل حقها في الراحة ورعاية الأطفال (الماوردي، ١٩٩٤، صفحة ١٥/٨٩) عن طريق إيجاد حلول مرنة تتناسب مع طبيعتها.

يمكن تطبيق هذا النظام مع مراعاة الضوابط الشرعية، تدعم هذا التوجه فتاوى العديد من المراجع المعاصرين (السيستاني، مسائل منتخبة، ٢٠٢٣، صفحة ١٤٥/٢).

ثانياً. تطوير بيئات عمل محافظة:

١. إنشاء أقسام نسائية منفصلة في المؤسسات.
٢. توفير مواصلات نسائية آمنة (الخامنئي، أجوبة الاستفتاءات، ٢٠١٧، صفحة ٨٩).

ثالثاً: الحلول القانونية:

١. سن تشريعات داعمة -إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة لا تقل عن ٦ أشهر.
- منع التمييز في الأجور بين الجنسين (الدولية، تقرير عالمي حول المرأة والعمل، ٢٠٢٢، صفحة ٢٣).

٢. الحماية من التحرش الجنسي: - تطبيق عقوبات رادعة لممارسي التحرش.
- إنشاء وحدات خاصة للتحقيق في شكاوى التحرش (للمرأة، ٢٠٢١، صفحة ٥٦).

رابعاً: الحلول المجتمعية.

١. برامج التوعية: - عقد ورش عمل عن التوازن بين العمل والأسرة.

- تفعيل دور الإعلام في تصحيح الصورة النمطية (العيسوي، ٢٠٢١، صفحة ١١٢).

٢. دور المؤسسات الدينية:

- إصدار نشرات توعوية عن حقوق المرأة العاملة في الإسلام.

- عقد ندوات بمشاركة علماء الدين (المصرية، ٢٠١٩، صفحة ٣٤).

خامساً: الحلول الاقتصادية.

١. تمويل المشاريع النسائية:

- إنشاء صندوق خاص لتمويل مشاريع النساء.

- تقديم قروض حسنة للمرأة العاملة (البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٢١، ص ١٢).

٢. التدريب المهني:

- تطوير برامج تدريبية تناسب احتياجات سوق العمل.

- التركيز على المهن التي تتناسب مع طبيعة المرأة (منظمة العمل العربية، ٢٠٢٠، ص ٧٨).

الخاتمة والنتائج:

١. يجوز عمل المرأة شرعاً بشرط الالتزام بالحجاب الشرعي، والحاجة المادية للعمل، وعدم الاختلال بالواجبات الاسرية.
٢. يمنع الاختلاط الا للضرورة.
٣. الحلول المقترحة تشمل العمل المرن عن بعد، وكذلك تشريعات تحمي حقوق المرأة.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
١. ابن فارس. (١٩٧٩). معجم مقاييس اللغة. بيروت: دار الفكر.
 ٢. ابن منظور. (١٩٩٤). لسان العرب (المجلد ط ٣). بيروت: دار صادر.
 ٣. اسماعيل بن عمر ابن كثير. (١٤٢٠). تفسير القرآن العظيم (المجلد ط ٢). الرياض: دار طيبة.
 ٤. البنك الدولي. (٢٠٢٣). المرأة وأنشطة الاعمال والقانون. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.
 ٥. الحائري. (٢٠١٠). بحوث في الفقه الامامي (المجلد ط ٢). قم: مؤسسة المنار.
 ٦. الخامنئي، ع. ا. (2017). أجوبة الاستفتاءات (Vol. ٣ ط ٣). بيروت: دار الصفوة.
 ٧. السيستاني، ع. ا. (2014). منهاج الصالحين (Vol. ٥ ط ٥). قم: مكتب سماحة السيد السيستاني.

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥ هـ / ١٤٤٧ م

ضوابط عمل المرأة - دراسة في الفقه الامامي المعاصر

٨. الطبرسي. (١٩٩٣). مجمع البيان في تفسير القرآن (المجلد ط ١). بيروت: دار المعرفة.
٩. النساء. (بلا تاريخ).
١٠. روح الله الموسوي الخميني. (١٩٩٠). تحرير الوسيلة (المجلد ط ٦). قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لأحياء التراث.
١١. عبد الله بن أحمد ابن قدامة. (١٩٨٥). المغني. الرياض: دار عالم الكتب.
١٢. علي الحسيني الخامني. (٢٠١٧). أجوبة الاستفتاءات (المجلد ط ٣). بيروت: دار الصفوة.
١٣. علي الحسيني السيستاني. (٢٠٢٣). مسائل منتخبة (المجلد ط ١١). قم: مكتب سماحة السيد السيستاني.
١٤. علي بن محمد الماوردي. (١٩٩٤). الحاوي الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية.
١٥. عمر رضا كحالة. (١٩٥٩). أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام. بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٦. مجمع الفقه الإسلامي. (بلا تاريخ). بحوث مجمع الفقه الإسلامي. جدة: منظمة التعاون الإسلامي.
١٧. محمد الحسيني صادق مكارم الشيرازي. (٢٠١٥). نفحات الولاية. قم: مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (ع).
١٨. محمد بن أحمد القرطبي. (٢٠٠٦). الجامع لأحكام القرآن. بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٩. محمد بن جرير الطبري. (٢٠٠١). جامع البيان عن تأويل اي القرآن (المجلد ١ ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٠. محمد بن يعقوب الكليني. (٢٠٠٨). الكافي (المجلد الطبعة الحديثة). طهران: دار الحديث.
٢١. محمد تقي بهجت. (٢٠١٨). جامع المسائل (المجلد ٦ ط). قم: مكتب اسرة الله بهمت.
٢٢. محمد حسن الجواهري. (٢٠٢٠). نظام الاسرة في الاسلام (المجلد ٣ ط). بيروت: دار المحجة البيضاء.
٢٣. محمد حسين فضل الله. (٢٠٠٢). فقه المرأة. بيروت: دار الملاك.
٢٤. محمد كاظم الخراساني. (٢٠٢٢). كفاية الاصول (المجلد ٦ ط). قم: مؤسسة ال البيت (عليهم السلام) لأحياء التراث.
٢٥. محمد محمود العيسوي. (٢٠٢١). التحديات الاجتماعية لعمل المرأة في المجتمع المعاصر. القاهرة: دار المعارف.
٢٦. منظمة العمل الاسلامية. (٢٠١٨). منظمة.
٢٧. منظمة العمل الدولية. (٢٠٢٢). تقرير عالمي حول المرأة والعمل. جنيف: منظمة العمل الدولية.
٢٨. هيئة الامم المتحدة للمرأة. (٢٠٢١). العنف ضد المرأة في أماكن العمل: تحليل عالمي. نيويورك: منشورات الامم المتحدة.
٢٩. وزارة الاوقاف المصرية. (٢٠١٩). بحث مؤتمر المرأة. القاهرة: وزارة الاوقاف.
٣٠. يحيى بن شرف النووي. (٢٠٠١). المجموع شرح المذهب (المجلد طبعة حديثة). بيروت: دار الفكر.

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

ضوابط عمل المرأة - دراسة في الفقه الامامي المعاصر